

الرسائل الرئيسية: تقرير عن التنمية في العالم 2010

تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق التنمية المستدامة مازالا من الأولويات العالمية الأساسية. مازال ربع البشرية يعيش على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، ويفتقر إلى مياه الشرب النظيفة مليار شخص، وإلى الكهرباء 1.6 مليار شخص، وإلى خدمات الصرف الصحي الكافية 3 مليارات شخص. ويعاني ربع كافة أطفال البلدان النامية من سوء التغذية. ولذلك، يجب أن يظل الوفاء بتلك الاحتياجات أولويات بالنسبة للبلدان النامية وللمعونات الإنمائية على حد سواء — مع إدراك أن التنمية ستزداد صعوبة وليس سهولة مع تغير المناخ.

يجب مع ذلك التصدي على نحو عاجل لتغيير المناخ. يشكّل تغيّر المناخ تهديداً لكافة البلدان، ولكن البلدان النامية هي الأكثر تعرضاً للمعاناة من تغيّر المناخ. فالتقديرات تفيد بأنها ستتحمل حوالي 75-80 في المائة من تكاليف الأضرار التي تنجم عن تغيّر المناخ. فازدياد درجة حرارة كوكب الأرض ولو بدرجتين مئويتين عن درجة الحرارة التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية — وهو الحد الأدنى الذي من المرجح أن يشهده العالم — يمكن أن يسفر عن تخفيض دائم لإجمالي الناجح المحلي بواقع 4-5 في المائة بالنسبة لأفريقيا وجنوب آسيا. ويفتقر معظم البلدان النامية إلى الموارد المالية والقدرات الفنية الكافية من أجل إدارة مخاطر المناخ المتزايدة. وهي أيضاً تعتمد على نحو مباشر على موارد طبيعية ذات حساسية للمناخ لتأمين الدخل والرفاهة. ويقع معظمها في مناطق مدارية واستوائية خاضعة فعلاً لتقلبات المناخ الشديدة.

النمو الاقتصادي وحده ليس من المرجح أن يكون سريعاً أو منصفاً بما يكفي للتصدي لأخطار تغيّر المناخ. ولاسيما إذا ظل النمو كثيف انبعاثات غاز الكربون وزاد سرعة الاحترار العالمي. لذا، لا يمكن وضع السياسات بشأن المناخ كخيار بين النمو وبين تغيّر المناخ، والواقع أن السياسات التي تُعنى بتغيير المناخ هي السياسات التي من شأنها: تعزيز عملية التنمية، وتخفيض نقاط الضعف والمعاناة، وتمويل التحوّل إلى سبل النمو منخفضة انبعاثات غاز الكربون.

العالم الذي يُعنى بالمناخ قريب المنال إذا قمنا بالعمل الآن ومعاً وعلى نحو مختلف عما كان في الماضي:

- **العمل الآن ضروري.** وإلا اختفت الخيارات الممكنة وازدادت التكاليف مع سلوك العالم سبل التنمية عالية انبعاثات غاز الكربون وما ينجم عنها من احتراق لا يمكن إلى حد كبير وقفه وعكس مساره. فتغيّر المناخ أخذ بالفعل يعرّض للخطر الجهود الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. فإبقاء ازدياد درجة حرارة كوكب الأرض قريباً من درجتين مئويتين فوق مستوياتها السابقة على الثورة الصناعية — وهو من المرجح أن يكون أفضل ما يمكن القيام به — يتطلب ثورة حقيقية في مجالات الطاقة مع التعميم الفوري للتكنولوجيات المتوفرة حالياً التي تحقّق كفاءة استخدام الطاقة وتلك المنخفضة انبعاثات غاز الكربون. بالاقتران مع استثمارات ضخمة في الجيل التالي من التكنولوجيات التي لا يمكن بدونها تحقيق النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون. ومن الضروري أيضاً اتخاذ إجراءات فورية لتغلب على تغيّر المناخ وتقليل تكاليفه على البشر والبنية الأساسية والمنظومات الإيكولوجية الحالية، وأيضاً الاستعداد للمزيد من التغيرات القادمة.
- **العمل معاً هو العنصر الرئيسي** في تخفيض التكاليف وفي التصدي على نحو فعال لعمليات التكيّف والتأقلم وتخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري. ويجب أن يبدأ

العمل بقيام البلدان عالية الدخل باتخاذ إجراءات جريئة لتخفيض ما يصدر عنها من انبعاثات من الغازات. ومن شأن هذا تحرير بعض " حيز التلويث " لفائدة البلدان النامية، ولكن الأهم من ذلك أنه سيحفز الابتكار والطلب على التكنولوجيات الجديدة لكي يمكن تصعيدها على نحو سريع. كما أنه سيساعد في خلق سوق للكربون كبير ومستقر بدرجة كافية. فهذان الأمران حاسما الأهمية بغية تمكين البلدان النامية من التحول إلى مسار يضمن تقليل انبعاثات غاز الكربون مع حصولها بسرعة على خدمات الطاقة اللازمة من أجل عملية التنمية، ولو أن من الضروري تقديم المساندة المالية لها. كما أن العمل معاً حاسم الأهمية في دفع مسيرة عملية التنمية إلى الأمام في بيئة أكثر مساواة — فتزايد المخاطر المناخية سيفوق قدرات المجتمعات المحلية على التكيف والتأقلم. والمساندة الوطنية والدولية ضرورية من أجل: حماية من هم الأشد ضعفاً وتعرضاً للمعاناة من خلال برامج المساعدة الاجتماعية، ووضع ترتيبات دولية بشأن تقاسم المخاطر، وتشجيع تبادل المعرفة والتكنولوجيات والمعلومات.

• **العمل على نحو مختلف** لازم لتسهيل استدامة المستقبل في عالم متغير فزي عقود السنوات القليلة القادمة، يجب تحويل شكل أنظمة الطاقة في العالم لكي تنخفض بنسبة 50-80 في المائة الانبعاثات العالمية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. كما يجب إقامة البنية الأساسية بما يجعلها تقاوم وقائع الأحوال الجوية الشديدة الجديدة. ولكي يتم إطعام 3 مليارات شخص آخر دون تعريض المنظومات الإيكولوجية للمزيد من الضغوط، يجب تحسين إنتاجية الزراعة وكفاءة استخدامات المياه. ولا يمكن إلا للإدارة المتكاملة والتخطيط المتسم بالمرونة على نحو طويل الأمد وواسع النطاق الوفاء بالطلب المتزايد على الموارد الطبيعية لأغراض: إنتاج المواد الغذائية، والطاقة البيولوجية، وتوليد الكهرباء بطاقة المياه، وإتاحة خدمات المنظومات الإيكولوجية مع صون التنوع البيولوجي وإبقاء أرصدة غاز الكربون في الأراضي والغابات والمحلولة دون انبعاثها إلى الغلاف الجوي. فالاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية القوية هي تلك التي تأخذ في الاعتبار ازدياد الاحتمالات المجهولة وتعزز إجراءات التكيف والتأقلم مع تغيرات المستقبل المناخية — وليس مجرد مواكبة مناخ الماضي على نحو " أمثل ". فالسياسات الفعالة لا بد أن تستدعي على نحو مشترك تقييم عملية التنمية وإجراءات التكيف والتأقلم وتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وهذه أمور تعتمد جميعاً على موارد محدودة ذات نهاية (بشرية ومالية وطبيعية).

الاتفاق المنصف والفعال بشأن المناخ العالمي ضروري. وينبغي على ذلك الاتفاق أن يقر: تفاوت احتياجات ومعوقات البلدان النامية، ومساعدتها في التمويل والتكنولوجيا اللازمين للتصدي للتحديات المتزايدة أمام عملية التنمية، وضمان عدم بقائها أسيرة حصة منخفضة من المشاعات العالمية، وإنشاء آليات من شأنها الفصل بين أماكن حدوث تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وبين من يدفع مقابل ذلك التخفيض. فمعظم ازدياد الانبعاثات سوف يحدث في البلدان النامية التي بصمتها الكربونية الحالية منخفضة أكثر من بصمة البلدان عالية الدخل، واقتصاداتها يجب أن تنمو بسرعة بغية تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء، ويجب على البلدان العالية الدخل تقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان النامية لأغراض التكيف مع تغير المناخ وأيضاً تحقيق النمو منخفض انبعاثات غاز الكربون. فالتمويل الحالي لأغراض التكيف وتخفيض الانبعاثات أقل من 5 في المائة مما يمكن أن يكون ضروريا سنوياً بحلول العام 2030، ولكن من الممكن سد النقص من خلال آليات التمويل مبتكرة.

تحقيق النجاح يتوقف على تغيير السلوك وتحويل الرأي العام. الأفراد — بصفتهم مواطنين ومستهلكين — هم من يحدد مستقبل كوكب الأرض. وعلى الرغم من تزايد عدد الأشخاص الذين يعرفون وجود مشكلة تغير المناخ ويؤمنون بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة، فالقليل منهم يجعلون ذلك من بين أولوياتهم، والكثير منهم لا يقومون بأي عمل حين تفتح لهم الفرصة. ولذا، يكمن أكبر التحديات في تغيير أنماط السلوك والمؤسسات، ولاسيما في البلدان العالية الدخل. ومن الضروري تغيير السياسات العامة — على الصعيد المحلي والوطني والدولي — بغية تسهيل وتحقيق جاذبية الإجراءات بالنسبة للأفراد والمواطنين.